

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

في الوقف هاءً وذلك مُسَلِّمٌ ولكنهم عامَلُوا صيغتها معاملة تاءِ التأنيثِ بدليل مسألة الجمع .

ويجوز ردُّ اللام وتركُّها فيما عدا ذلك نحو يَدٍ وِدَمٍ وشَفَاةٍ تقول : يَدَوِيٌّ أو يَدِيٌّ وِدَمَوِيٌّ أو دَمِيٌّ وشَفَاةِيٌّ أو وشَفَاهِيٌّ قاله الجوهري وغيره وقولُ ابن الخباز " أنه لم يسمع إلا شفهي بالرد " لا يَدُ فَع ما قلناه إن سلمناه فإن المسألة قياسية لا سماعية ومن قال " إن لامها واو " فإنه يقول إذا رَدَّ : شفوي والصوابُ ما قدَّمناه بدليل شَاَفَهْتُ والشَّفَاهَ .

وتقول في ابن واسم : أَبْنِيٌّ وأسمى فإن رددت اللام قلت : بَنَدَوِيٌّ وِسَمَوِيٌّ بإسقاط الهمزة لئلا يُجْمَع بين العَوَضِ والمَعْوَضِ منه .

وإذا نَسَبَتْ إلى ما حُذِفَتْ فاؤُهُ أو عينه رَدَدَتْهُمَا وُجُوباً في مسألة واحدة وهي : أن تكُون اللام معتلَّةً كَيَرَى علماً وكشَيْبَةً فتقول في يَرَى : يَرِيٌّ بفتحيتين فكسرة على قول سيبويه في إبقاء الحركة بعد الرد وذلك لأنه يصير يَرَأَى بوزن جَمَزَى فيجب حينئذٍ حذف الألف وقياسُ أبي الحسن يَرُئِي أو يَرُأَوِي كما تقول : مَلَاهِيٌّ ومَلَهُوِيٌّ وتقول في شَيْبَةٍ على قول سيبويه : وِشَوِيٌّ . وذلك لأنك لما رددت الواو صار الوِشِيٌّ بكسرتين كإِِبِلٍ فقلبت الثانية فتحةً كما تفعل في إِبِلٍ فانقلبت الياء ألفاً ثم الألف واواً وعلى قول أبي الحسن : وِشِيٌّ .

ويمتنع الرد في غير ذلك فتقول في سَهٍ وِعَدَةٍ وأصْلُهُمَا سَتَّةٌ ووَعْدٌ بدليل أَسْتَاهُ والوَعْدُ : سَهِيٌّ لا سَتَّهِيٌّ وِعَدِيٌّ لا وِعَدِيٌّ لأن لامهما صحيحة .

وإذا سميت بثُنَائِي الوَضْعِ معتلِّ الثنائي ضَعَّفْتَهُ قبل النسب فتقول